المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-06-2007 العـــدد : 14909
الصفحـات : 10 المسلسل : 49

ملف صحفي

المملكة وفرنسا.. شراكة دائمة وفاعلة وإصرار متبادل على تعزيز التعاون

زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لفرنسا لتؤكد استمرار العلاقات الاستراتيجية بين العملاقة بعزمها بهدف للتأكيد على تعزيز وتقوية التواصل بين قيادتي البلدين في ظل القيادة الجديدة لفرنسا التي أعقبت انتخابات ابريل ومايو ٢٠٠٧ وجاءت بنيكولا ساركوزي الى سدة الرئاسة وتأكيدا لعمق هذه العلاقات الاستراتيجية عرض الرئيس ساركوزي على توجيه رسالة في ٢٧-٥-٢٠٠٧ الى المعتدى الخليجي الاوروبي الذي أقيم في الرياض أكد فيها على أهمية العلاقات السعودية الفرنسية. وأن فرنسا تعتبر شريكا حقيقيا للمملكة

الملك عبدالله والرئيس ساركوزي بحضور الاعلاميين من على درج الاليزيه عكاظ - اب

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-06-2007 العـــدد : 14909
الصفحـات : 10 المسلسل : 50

فتحي عطوة (القاهرة)

ويمكن القول ان علاقات فرنسا مع المملكة تقع في بؤرة السياسة العربية لفرنسا، وهناك تقدير متبادل بين الدولتين نظرا للبعد التاريخي للعلاقات بينهما، حيث ترى فرنسا أن المملكة العربية السعودية هي طرف مهم جدا ليس في منطقة الخليج فقط، ولكن أيضا في منطقة الشرق الأوسط كلها. والمملكة شريك شامل نتيجة دورها الجوهري في العالم الاسلامي والاقتصاد الدولي بسبب مكانتها في مجال الطاقة.

والمملكة وفرنسا من وجهة النظر الفرنسية تتقاسمان الاهتمام نفسه في الحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها ورفض الفكرة التي تقول بوجود عالم يستسلم لوحشية تباين المصالح والموازين القائمة على القوة. فكلتا الدولتين تؤمن بضرورة احترام القانون الدولي والحوار والتفاوض بروح التضامن للاستجابة الى مطامح الشعوب المشروعة. ففرنسا تدرك أن السعودية ومنذ تاسيسها هي احدى البوابات الرئيسية للولوج منها الى العالم العربي والاسلامي.المملكة بدورها تعي أيضا أن الاليزيه تعتبر ممرا لكل المهتمين بالشأن الأوروبي والدولي، فهي عضو دائم في مجلس الأمن، ودولة قائدة في الاتحاد الأوروبي، علاقاتها الدولية واسعة ومؤثرة من خلال مجموعة الثمانية، وتنظيم الفرانكفونية، والقمة الفرنسية الأفريقية. وتتمتع بقدرة اقتصادية وعسكرية كبيرة. ولكل هذه الاعتبارات سعت المملكة وفرنسا الى اكساب هذه العلاقة بعدا استراتيجيا من خلال ارساء شراكة استراتيجية في جدة عام ١٩٩٦ لتشمل الدبلوماسية والسياسة والعلاقات الاقتصادية. ومن البديهي أن تشمل العملية التعاون في المجال الدفاعي والأمني. وتكللت هذه الشراكة بانضمام المملكة مؤخرا الى منظمة التجارة العالمية. وقد ساند الرئيس الفرنسي جاك شيراك شخصيا انتساب المملكة الى هذه المنظمة الدولية.

تتشابه الرؤى بين المملكة وفرنسا في العديد من القضايا الاقليمية والدولية، وتجدر الاشارة هنا الى أن البعد السياسي بين البلدين ترجم عمليا، بحوار سياسي مكثف انطلق منذ ثلاثينات القرن الماضي، اكد دوما تطابق وجهات النظر بخصوص مواقف كلا الطرفين، من امهات القضايا الاقليمية والدولية، ليس على المستوى النظري فقط ، بل انه ظل يترجم عن واقع تكرسه ممارسات البلدين ازاء تلك القضايا وكان للبلدين دور كبير في استقرار لبنان منذ فترات طويلة ، وكانتا من اوائل الدول التي قدمتا الدعم للقيادة اللبنانية، وبخصوص ملف النزاع العربي الاسرائيلي، كان البلدان متفقين منذ البداية، على مبادئ ثابتة من بينها تمكين شعوب المنطقة، والشعب الفلسطيني من العيش، في بلدان تتمتع بالسيادة الكاملة والتعامل مع جيرانها، من منطلق السلم لا الحرب، وكانت فرنسا في مقدمة الدول الغربية التي رحبت بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز، الداعية الى اقامة سلام في منطقة الشرق الأوسط، تنطلق من مبدأ استرجاع الأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل، مقابل اعتراف العالم العربي بها. وبالنسبة للارهاب، فان هناك اليوم وجهة نظر يشترك فيها الطرفان السعودي والفرنسي، حول طريقة علاج هذه الآفة، والملاحظ أن فرنسا ساندت مبادرة المملكة، في عقد مؤتمر دولي للارهاب ،كما أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك الوقوف الى جانب السعودية في مكافحة الارهاب.

وقد مثلت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الرسمية لفرنسا خلال الفترة ١٣- ١٥ أبريل ٢٠٠٥م (كان وليا للعهد حينذاك) مناسبة ليس فقط لتبادل وجهات النظر حول قضايا متعددة ذات أبعاد دولية، بل لتأكيد الثوابت الاستراتيجية التي تحكم علاقة البلدين ببعضهما والتي تتوافق حول الكثير من الملفات.

ولهذا أكد البيان الختامي الصادر عن القمة السعودية-الفرنسية دعم استقلال لبنان وأمنه واستقراره، أما عن ملف السلام في الشرق الأوسط فقد أشاد الرئيس شيراك بمبادرة الملك عبد الله التي تبنتها القمة العربية التي انعقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ واعتبرها منطلقا أساسيا لاشاعة السلام العادل والشامل... فيما طلب الملك عبد الله من الرئيس الفرنسي أن يستخدم علاقاته مع الجانب الأميركي للعمل جديا على اعادة احياء عملية السلام وصولا الى بناء دولتين مستقلتين.

وعن العراق فقد أكد الزعيمان «التزامهما بسلامة العراق وأمنه وحياته ووحدته وسيادته» ودعيا الى «اشراك جميع شرائح الشعب في النهج السياسي الذي يشهده العراق حاليا». وناقش الطرفان الملف النووي الايراني والسياسة النفطية السعودية. واتفق البلدان على تدعيم تعاونهما

المصـــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-06-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 14909
المسلسل : 49

في المجال الاقتصادي والاستثمارات والثقافة في اطار العلاقات الاستراتيجية التي تربطهما.

وخلال زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمملكة في الفترة من ٤-٦/٣/٢٠٠٦، أسفرت المحادثات عن توافق كامل في وجهات النظر بشأن الملف النووي الايراني والانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أثمرت عن نجاح حركة «حماس» بالاستئثار بمعظم المقاعد، والملف اللبناني- السوري، والارهاب، وفي الموضوع اللبناني والعلاقات اللبنانية- السورية كان هناك توافق على تصحيح العلاقات المشتركة وعلى كشف هوية الذين كانوا وراء اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري. وعن الملف الايراني توافق الطرفان على ضرورة معالجة هذا الموضوع بروح عالية من المسؤولية. ولقد طالب شيراك ايران باحترام الارادة الدولية مؤكدا انه سيواصل محاولة اقناع ايران باحترام القوانين النووية معتبرا أن لديها الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والعلمية وحول ملف الارهاب أشاد الجانب الفرنسي بالجهود التي تبذلها المملكة في التصدي لهذه الظاهرة بكل حزم وتصميم.

وفي ٢٣ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ١٣ مارس ٢٠٠٧ م، وبمناسبة استقبال وزير الخارجية الفرنسي في باريس لسفير خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا ووفد من مجلس الأعمال السعودي الفرنسي، أشاد وزير الخارجية الفرنسي بالجهود التي يذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي أثمرت اتفاق مكة المكرمة للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية كما أشاد بسياسته حفظه الله تجاه مساعدة لبنان وتجاه الوضع في العراق.

وأشار الى اهمية استفادة رجال الاعمال من الجانبين من المناخ الايجابي الذي تتميز به العلاقات السعودية الفرنسية من خلال المشاركة في تطوير العلاقات في الجوانب الثقافية والاقتصادية والتجارية.

سياسة فرنسا العربية

لقد بدأت سياسة فرنسا اهتمامها بالقضايا العربية والاسلامية منذ احتلال الجزائرفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، بل وربما قبل ذلك منذ الحملة الفرنسية على مصر وقد وضع الجنرال ديجول للسياسة العربية قاعدة استندت على الحقائق الراهنة ذات الطابع الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والبترولي والثقافي والانساني مع تحديد اتجاهات معينة لهذه السياسة، وسار على نفس المنهج جورج بومبيدو في بعض القطاعات.

ولفرنسا العديد من المواقف تجاه القضايا العربية (كقضية الشرق الأوسط، والعدوان العراقي على أرض الكويت تم أخيرا الحرب الأمريكية على العراق. وحاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك منذ وصوله الى منصبه عام ١٩٩٥ احياء السياسة العربية لفرنسا رسميا في خطاب القاهرة الشهير عام ١٩٩٦، وقامت الدبلوماسية الفرنسية بعد عدوان ابريل ١٩٩٦ على لبنان بصوغ اتفاق نيسان الذي شكل من جهة اعترافا دوليا بشرعية المقاومة في الجنوب اللبناني، وفتح الباب من جهة أخرى لعودة الدبلوماسية الفرنسية الى الشرق الأوسط. وشهدت العلاقات السورية - الفرنسية في الفترة نفسها تحسنا ملموسا وتعاونا في المجالات السياسية والاقتصادية. وانتهجت فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي سياسة «الحوار النقدي» مع طهران.

لقد كان اتجاه فرنسا الى البلاد العربية والبحر المتوسط يتفق مع حقائق التاريخ والجغرافيا، ويوفر لفرنسا مواقع ثابتة وساحة خلفية تمارس فيها دورها كدولة كبرى. وفعلا استطاعت فرنسا أن تحقق لنفسها الكثير، لمجرد أنها اتخذت بعض المواقف العادلة بحق القضايا العربية : ففرنسا ومنذ البداية أدانت اغتصاب الأراضي بالقوة في فلسطين، وأيدت اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتوجد مفوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس أيام كانت فيه المنظمة على قائمة الارهاب الأمريكية، أيضا المواقف الفرنسية تجاه العدوان الصهيوني على لبنان كانت اقرب الى العدل ومتمايزة عن مثيلاتها الأمريكية. بل ووصل تصاعد الموقف الفرنسي الى حد استعمال الفيتو ضد العدوان على العراق عام ٢٠٠٣ مع العلم أن فرنسا لم تستعمل الفيتو الا لمرات تحصى على أصابع اليد الواحدة.

ان نظرة سريعة على أرقام التبادل التجاري بين فرنسا واسرائيل ومقارنتها مع حجم التبادل التجاري الفرنسي العربي تدل على أن الأخير اكبر بكثير حيث ان نسبة الصادرات الفرنسية الى الدول العربية وصل الى ١٠ ٪ من مجموع صادراتها الكلية في حين لا تتجاوز صادراتها الى اسرائيل نسبة ٠,٤٣ ٪ من مجموع صادراتها، أيضا تبلغ الواردات الفرنسية من الدول العربية ١٢٪ من مجموع وارداتها الكلية بينما الواردات من اسرائيل لا تتجاوز ال ٠,١٤ ٪، وطبعا بقية الأرقام الخاصة ببيع الأسلحة والاستثمارات والعمالة الخارجية تصب كلها في نفس المنحى.